المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير2022

دور التدريب القانوني في الرفع من جودة مُخرجات كليات القانون

سعاد سالم أبوسعد
كلية العلوم الشرعية - جامعة طرابلس
s.abu-Saad@uot.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى التأكيد على أهمية ربط المعلومات النظرية مع تطبيقاتها العملية؛ لتنمية مهارة العمل الجماعي من خلال التطبيق الحقيقي للقضايا القانونية، والتأكيد على أثر جودة البرامج التدريبية العامة على مُخرجات العملية التعليمية وتطوير مهارات الطلاب المتدربين، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج الكمي الإحصائي، وتم استخدام الاستبانة أداة لجمع بيانات الدراسة، وقد تم اختيار مجتمع الدراسة وفق مُسميات وظيفية واختصاصات قانونية متباينة؛ واعتمدت الطريقة العشوائية البسيطة ونشرها بطريقة رقمية في اختيار عينة الدراسة. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أهمية التدريب القانوني وأثره على تحسين مُخرجات كليات القانون، وأن فوائده متعددة تُنمّي مهارات الطالب، وقدرته على تحديد القواعد القانونية واجبة التطبيق، وتنمي مَلكة التحليل القانوني والكتابة القانونية، وتُحسّن جودة مُخرجات كلية القانون. وتوصي هذه الدراسة بضرورة اعتماد تدريس مقرر التدريب القانوني المتمثل في إقرار مشروعي العيادة القانونية والمحاكمات الصورية؛ من خلال إصدار دليل التدريب القانوني العملي، في كليات القانون في الجامعات الليبية.

الكلمات الدالة: التدريب القانوني، الجودة، كلية القانون، مهارات الطالب، الكتابة القانونية، ليبيا .

The role of legal training in raising the quality of the outputs of faculties of law

Souad Salem Abu Saad
Faculty of Sharia Sciences - The University of Tripoli
S.Abu-Saad@uot.edu.ly

Abstract

The study aims to emphasize the importance of linking theoretical information with its practical applications. To develop the skill of teamwork through the real application of legal issues, and to emphasize the impact of the quality of general

training programs on the outcomes of the educational process and to develop the skills of the trained students. The study population was selected according to different job titles and legal specializations. To find out their opinions regarding legal training and its importance. As for the mechanism of selecting the study sample, it adopted the simple random method and published it in a digital way.

The results of this study showed great interest from the concerned jurists; Which confirms the importance of legal training and its impact on improving the outcomes of faculties of law, and that its multiple benefits develop the student's skills, and his ability to determine applicable legal rules, develop the faculty of legal analysis and legal writing, and improve the quality of the outputs of the Faculty of Law. This study recommends the necessity of adopting the teaching of the legal training course represented in approving the Legal Clinic and Moot Courts projects. As a mechanism to link, the theoretical side with the practical side through the issuance of a practical legal training manual, in the faculties of law in Libyan universities.

Keywords: Legal training, Quality, Faculty of law, Student skills, Legal writing, Libya.

1. المُقدِمَة

ليس بجديد أن العملية التعليمية داخل كليات القانون في ليبيا يغلب عليها النمط الكلاسيكي؛ لاهتمامها بالكم دون الكيف، وتركز على دراسة القواعد القانونية والنُظم دون وجود مُقررات تُعنى بتدريس مهارات طرق التفكير القانوني السليم، وأساليب المنطق والاستدلال، الأمر الذي يتطلب من الجميع بذل الجهود للإلمام بقواعد الجودة؛ لانعكاسه الإيجابي في الواقع العملي، وهذا الأمر يُعد مطلباً رئيساً لتطوير البرامج الدراسية وبنائها في مؤسسات التعليم القانوني في ليبيا.

لذلك فإن الأداء المهني والأكاديمي المتمكن في العمل القانوني؛ هو الركيزة الأساسية لتحقيق النتائج المطلوبة من استرجاع الحقوق، وإقرار الأحكام المرادة المستهدفة، فالجانب الأكاديمي لا ينحصر في تلقي العلوم القانونية في القاعات الدراسية فقط؛ بل يتعداها إلى إدماج الطلاب في الميادين التدريبية والتطبيقية؛ لاكتساب الخبرة الجيدة والدُرْبَة والمِرَان في حياتهم العملية العلمية بعد التخرج، إضافة إلى أن التدريب العملي للطلاب القانونيين يكفُل لهم تَعلّم عِدة مهارات، منها: التحقيق، والمرافعة، وكتابة المذكرات القانونية، وصياغة الأحكام، ولا يتأتى ذلك إلا بتفعيل المحكمة الصورية، والعيادات القانونية في الكليات وقاعات البحث، إضافة إلى القدرة على تحليل نصوص القانون، وأحكام القضاء، وآراء الفُقهاء؛ لتحديد القاعدة القانونية واجبة التطبيق.

وتهدف الدراسة إلى تعميق فهم الطالب للمادة العلمية؛ بربط المعلومات الأكاديمية النظرية التي يتلقاها الطالب في الكلية مع تطبيقاتها العملية؛ لتنمية مهارة العمل الجماعي من خلال التطبيق الحقيقي للقضايا القانونية بشكل صحيح، وزيارة المحاكم والجهات القضائية المختلفة، إضافة إلى بناء الطالب من الناحية

المهارية، وتأهيله للانخراط في سوق العمل بما يتوافق مع مُخرجات الكلية ومتطلبات الواقع الذي يحتاج إلى كفاءات مهنية جيدة داخل التخصص، والتأكيد على أثر جودة البرامج التدريبية العامة على مُخرجات العملية التعليمية، وتطوير مهارات الطلاب المتدربين.

وتكمن الأهمية العلمية في تقديم دراسة قانونية حديثة ودقيقة لأبعاد الموضوع، وصولاً لوضع حلول علمية، وكذلك الاسترشاد بواقع عملي لبعض الكليات؛ بغية وضع أُسس ورؤى مستقبلية، لنشر الثقافة القانونية التدريبية، إضافة إلى الإسهام في إثراء المكتبة القانونية بدراسات وأبحاث تتناسب مع تطور مهارات التعلّم التي أضحت ضرورية في التعليم القانوني في ليبيا، محاولين هنا إيجاد حلول لها تحت مظلة القانون. بينما الأهمية العملية تكمن في أن الحاجة أصبحت ملحة لتزويد طالب القانون مهنياً بمجموعة من المعارف والقيم والمهارات التي تساعده في بناء شخصيته المهنية، فيتصدر التدريب الميداني المكانة؛ لأهميته العالية، كما أن الملاحظ – مؤخراً –تزايد ظاهرة تدني الإدراك العلمي والعملي بين الطلاب؛ لانعدام إدراكه الآلية المناسبة لتدريب وتطوير مهاراتهم الذاتية على النقد والتحليل وعرض الأفكار وتعزيز الانضباط والجودة؛ مما ينتج عنه على التوالي تدني ملحوظ في مُخرجات كليات القانون.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي القائم على جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها واستخلاص النتائج منها، كما ستستخدم الدراسة المنهج الكمي الإحصائي، الذي من خلاله يمكن استخلاص نتائج دقيقة لهذه الدراسة في مجال التدريب القانوني بكليات القانون في ليبيا.

وتكمن مُشكلة الدراسة في أن مُخرجات كليات القانون في تدنٍ مستمر، وأنها تفتقر بشكل ملحوظ إلى مهارات التفكير الإبداعي والتحليلي، والقدرة على توظيف المعارف بصورة عملية؛ للتعامل بفاعلية مع متطلبات سوق العمل، لذلك فإن هذه الدراسة تبحث عن مدى فاعلية أساليب التدريب القانوني والأساليب التعليمية والتعلّمية، وهل لها الدور الفاعل في الرفع من مُخرجات مؤسسات التعليم القانوني في ليبيا؟

ويمكن تناول هذه الإشكالية من خلال الخطة الآتية: قامت الدراسة على جزئين، يتناول الأول أهمية التدريب القانوني (الماهية–الأهداف–مجالات العمل). ويتناول الثاني الآليات التطبيقية لتفعيل التدريب القانوني العملي، وفق الآتي:

2. أهمية التدريب القانوني (الماهية –الأهداف –مجالات العمل)

لا تقع الأهمية في العملية التعليمية في حفظ الطالب وقدرته على استرجاع المعلومات؛ بل تكمن في قدرته على توظيفها عمليًا، من خلال عدة استراتيجيات حديثة؛ للرفع من جودة مُخرجاتها، ومن هنا جاءت أهمية التدريب القانوني للطلبة بوصفه أحد أهم الاستراتيجيات التي تنعكس بشكل إيجابي على مُخرجات كليات القانون، ويمكن توضيح ذلك وفق مطلبين اثنين، هما:

1.2 ماهية التدريب القانوني

إن الخوض في استراتيجيات التعلُّم النشط التي تتسم بالفاعلية وتفعيلها في قاعات الدرس؛ لكثرة الملل والفتور لدى الطلاب أثناء إلقاء المحاضرة بالطريقة التقليدية؛ مما جعل المعلم يستخدم استراتيجيات تنشيطية، من بينها استراتيجية التعليم التعاوني، واستراتيجية حل المشكلات، بحيث تجعل العملية التعليمية تتسم بالفاعلية، وتنمي المهارات الفكرية والقانونية لدى الطلاب، وهو ما ينعكس إيجابا على التحصيل العلمي (أبوسعد،2021).

ولابد من الإشارة إلى أن التعليم التفاعلي المبني على مناقشة المشكلة وتحليلها وتبادل المهام يلعب دوراً جوهرياً في خلق بيئة تعليمية جاذبة تتسم بالنشاط والحيوية، وتبتعد عن الجمود والرتابة، الأمر الذي يسهم في صقل مهارات الطلبة، وتنمية قدراتهم على تقبل وجهات النظر المختلفة، فضلا عن تمكين العلاقات الإيجابية بين المتعلمين والحد من سيطرة المعلّم على الموقف التعليمي (طعيمة والشعيبي،2006).

وفي سبيل تجسيد هذا النوع من التعليم في المجال القانوني، يتوجب على عضو هيئة التدريس في المجال القانوني أن يَشرح في البداية طبيعة المادة العلمية، مع إبراز الإشكالات التي تظهر جلية على الصعيد العملي التطبيقي، من خلال التركيز على تطوير قدرة الطالب على التفكير الموضوعي والتحليلي وتشجيعه على النقد، وكذلك تكليف الطلبة بإعداد التقارير والبحوث والتعليق على الأحكام القضائية، شرط أن تتضمن تطبيقات عملية لمسائل وقضايا تثير إشكالات قانونية، وأن يتم عرضها من قبل الطالب في القاعة الدراسية ومناقشتها، ولا ضير في عقد جلسات نقاشية وجلسات عصف ذهني يعدها الطلبة تحت إشراف أستاذ المقرر (الدحيات،2019).

ويُعَرّف التدريب بأنه: "عملية مُنظمة لتطبيق المعارف والأفكار والمفاهيم والحقائق العلمية، والتعلّم والتدريب، عمليتان مستمرتان وإن بدا لنا أن إحدى هاتين العمليتين تسبق الأخرى أوهي مطلب للآخر" (الشاعر، 2010)، ويُعد الأداء المهني والأكاديمي المتمكن في العمل القانوني، الركيزة الأساسية لتحقيق النتائج المطلوبة من استرجاع الحقوق، فمُخرجات التعليم القانوني الجامعي لا تساعد على أداء متميز في العمل القانوني؛ لأن دائرة التوسع في عدد من المؤسسات الأكاديمية المتخصصة في تدريس وتعليم القانون باتت مُخرجاتها دون المستوى المطلوب، فالملاحظ أن كمية المعرفة القانونية متدنية، فضلاً عن قلة أو سطحية الثقافة العامة ذات الصلة بالعلوم المساعدة للقانون، إضافة إلى أن المُقررات الدراسية في كليات القانون، وأساليب تعليمها لاتزال في معظمها تقليدية، حيث لاتزال أغلب كُليات القانون تُدرس علم القانون بالمناهج والأساليب ذاتها والمواضيع التقليدية النمطية المألوفة منذ سنوات طويلة، دون التركيز على استراتيجيات التدريس الحديثة.

"وتكمن أهمية تعليم مهارات التفكير للمتعلم في تخريج متعلمين فعالين قادرين على التعلّم الذاتي، وعلى تنظيم شؤون حياتهم منتجين في مجتمعهم ومتعاونين، محترمين للآخرين، ومبادرين، لديهم الشجاعة الأدبية في طرح الأفكار والآراء، قادرين على اتخاذ القرار المناسب والابتكار والإبداع والتفكير في الاختبارات المتعددة (الحارثي وبن ناصر، 2013).

والتدريب نوعان: داخلي، وخارجي، أما الأول فيتم تنفيذه داخل الكلية، وأما الثاني فيُتاح بموجب شراكات مع الجهات المختصة بعد أخذ الموافقات الإدارية اللازمة، ويمكن أن تكون هذه الجهات هيئات حكومية أو مؤسسات خاصة ومكاتب محاماة وغير ذلك (الشبرمى،2019). لذلك فإن التدريب العملي الذي تُقدمه الكلية للطلبة يُعد جزءاً متمِماً للخطة الدراسية، حيث يلتزم الطالب بالتدريب خارج قاعات التدريس؛ مما يتيح له الفرصة للاحتكاك ببيئة الحياة العملية الواقعية التي تلقاها خلال دراسته الجامعية، كما يتولى برنامج التطوير والتدريب من خلال عملية الاتصال بالجهات التي يتم التعاقد معها؛ لإجراء التدريب داخلياً أو خارجياً، وتكون مجريات التدريب وفق مواصفات متفق عليها مسبقاً، حيث إن برنامج التطوير والتدريب يُعد حلقة الوصل بين الكلية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بعملية التدريب (كلية الإمام مالك للشريعة والقانون،2021).

وبناءً على ذلك فإن تكامل المدخلات التدريبية أساساً رئيسًا للوصول إلى تدريب بكفاءة عالية ومُخرجات ذات أثر تطويري ملموس، زادت تكلفتها خلال العقود الثلاثة الماضية، كما أن تنامي المعرفة بشكل سريع أدى إلى تنامي أساسيات عناصر المدخلات التدريبية ومن ثم حدث التغيير في الجوانب المعرفية والمهارية، وفي طرق نقلها وانعكس ذلك على المناشط البشرية التي أصبحت تأخذ ميزان الكم والكيف وأصبح مطلباً حضارياً أوجبته تلك التغيرات (الشاعر، 2010)، "فالجودة في السياق التدريبي مرتبطة بالعمل المُتقن والقيم اللافِتة للأنظار، ومُخرجات تحمل في طياتها بذور الجودة الشاملة" (الشاعر، 2010).

2.2 أهداف التدريب القانوني ومجالاته

من البَديهِي أن تحديد الأهداف في أي عمل يعدُ شرطاً ضرورياً لنجاحه؛ فمن الضروري الإشارة هنا إلى الأهداف المتعلقة بالتدريب، فهي عديدة، منها المتعلقة بالتدريب؛ لتعميق فهم الطالب للمادة العملية، بربط المعلومات الأكاديمية النظرية التي يتلقاها الطالب في الكلية مع تطبيقاتها العملية في سوق العمل، وتزويد الكلية والأقسام الأكاديمية بتغذية عكسية؛ لبيان مدى علاقة برامجها الأكاديمية والتطبيقات العملية لها ببيئة الأعمال الحقيقية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل، وكذلك السعي نحو تحقيق التوافق بين مُخرجات الكلية ومتطلبات سوق العمل، فضلاً عن تعويد الطالب تحمل المسؤوليات التي تتعلق بالعمل والانضباط، وكذلك تنمية مهارة العمل الجماعي لدى الطالب، وتنمية سلوكيات التعامل مع الزملاء داخل فريق العمل الواحد.

ولابد من التأكيد أن من فوائد التدريب الفرصة التي سيجنيها الطالب، متمثلة في الاحتكاك بأصحاب الخبرات في مجال تخصصه، وفي بيئة العمل بشكل عام، ورفع مهاراته وتعزيز الفرص الوظيفية المستقبلية

وغيرها من الأهداف التي سيُحققها التدريب (المرسى ومحمد،2018). وعلى ذلك يهدف التدريب إلى تنمية المهارات القانونية، بحيث يشترط في خريج القانون، القدرة على إجراء الأبحاث وكتابة التقارير والمُذكرات، والتدريب على الصياغة القانونية، والمرافعة أمام المحاكم وهيئات التحكيم، وصياغة القوانين والقرارات، واستيعاب التطبيقات القضائية وفهمها، وتقديم الاستشارات، والمشاركة في الأنشطة البحثية؛ وهذا يوصلنا إلى إعداد جيل قانوني قادر على التعامل مع مختلف الإشكاليات القانونية (الراشدي، 2021م).

وفيما يتعلق بخصائص التدريب وأساليبه فهناك ثلاثة معايير، أولها: معيار التغذية الراجعة، ويشمل ردود الفعل التي تحدث من قبل المتدربين على شكل انطباعات حول البرامج التدريبية، وثانيها: معيار التعلّم، ويمثل كفاءة التحصيل عند التعرض للبرنامج التدريبي، وثالثها: معيار المخرجات، ويمثل مدى تحقيق الهدف من التدريب، ويأتي على شكل نتاج تدريبي ملموس ومحسوس، فهو مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات التي يبذلها المتدرب جراء تعرضه برنامج التدريب.

لذلك وجب إعادة النظر في أهداف مؤسسات التعليم العالي، وبخاصة المعنية بالتعليم القانوني؛ لوجوب إدراكها أن دورها لم يعد مقتصراً على تلقين طلبتها أكبر قدر من المعلومات النظرية؛ بل أصبح عليها لزاماً أن تزود طلبتها بمهارات متقدمة، مثل: التفكير النقدي، والتحليل القانوني، والتعليم الذاتي، والتواصل الفعّال، ومهارات حل المشكلات بطرق إبداعية، والصياغة القانونية، ومهارة استخدام تقنية المعلومات، ومهارات التفاوض وتمثيل الأطراف وغيرها من المهارات اللازمة للعمل في المجال القانوني (الشاعر،2010).

وتأسيساً على ذلك يمكن الوصول إلى أن التدريب هو المطلب الضروري لطالب القانون؛ لتهيئته لسوق العمل، وإكسابه الخبرات والمهارات العملية التطبيقية للعمل مستقبلاً، وفقًا لأصول المهنة، فالجمع بين المادة العلمية والواقع العملي يزيد من كفاءته مع تمكينه من معرفة جهات الاختصاص من محاكم وهيئات ومؤسسات عامة وخاصة ذات اختصاص.

3. آليات التدريب القانوني وفاعليتها في تطوير مهارات الطالب

يُلاحظ أن آليات التدريب القانوني عديدة، وهي آليات يمكن تكييفها مع مُقررات العلوم القانونية لتحديد أهمية فائدة التدريب القانوني للطلبة التي تنعكس بشكل إيجابي على مُخرجات كليات القانون،" فالعيادة القانونية والمحاكم الصورية تسعى إلى تعزيز القيم السامية لممارسة مختلف المهن القانونية من نزاهة ومصداقية وعدالة وسريّة واحترام القانون، وتنمية روح العمل الجماعي والتطوعي لدى الطلاب، وكذلك وضع المعرفة القانونية التي اكتسبها طالب القانون موضع التطبيق العملي (الراشدي، 2021م)، ويمكن أن نذكر بعضها، وفق الآتي:

1.3 آليات تفعيل التدريب القانوني عملياً

إن إعداد طلاب القانون مهنياً يحتاج إلى تزويدهم بمجموعة من المعارف والقيم والمهارات التي تساعدهم على بناء شخصيتهم المهنية، ويمكن توضيح فائدة التدريب القانوني من خلال تحديد نوعين من آليات

التدريب القانوني التي تُنمي مهارات الطالب وتؤهله للمستقبل المِهني، وهي العيادات القانونية والمحكمة الصورية، ويمكن توضيح ذلك في الفروع الآتية:

1.1.3 العيادات القانونية، آلية لتوفير الخدمات المجانية المجتمعية

يُعد مصطلح العيادة القانونية، مُهمًا في مجال تعزيز الحق للوصول إلى العدالة، والذي أسهمت في تأسيسه المنظمات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، وبخاصة الشرائح الفقيرة والمُعدمة في المجتمع، كما يجب تطويره في بناء قدرات الطلاب وتدريبهم بما يتلاءم مع حاجات المجتمع ومتطلبات العمل القانوني، كما أن العيادات القانونية تتميز بتقديمها الاستشارات الخاصة للأفراد في المجتمع، الذين تصادفهم المشاكل في تطبيق القانون، وهذا مشابهٌ للاستشارات الطبية التي يحصل عليها المرضى من العيادات الطبية" (كلية القانون، 2013).

وقد عُرّفت العيادة القانونية بأنها: عبارة عن برنامج يتم تنظيمها من خلال كلية القانون التي تسمح للطلاب بالحصول على الائتمان فيها أثناء عملهم بدوام جزئي في أجواء الخدمة القانونية الحقيقية، وفيها يقوم الطلاب بأداء مهام مختلفة مثلما يفعل المحامي في الوظيفة نفسها، مثل: إجراء البحوث القانونية، وصياغة المذكرات والوثائق القانونية الأخرى، ومقابلة العملاء. لذلك فإن تفعيل دور العيادة القانونية يستوجب السماح من السلطات القضائية للطلاب بالمثول أمام المحكمة نيابة عن العملاء، حتى في مجال الدفاع الجنائي، والملاحظ أن معظم عيادات القانون مفتوحة فقط لطلاب القانون في السنة الثالثة، رغم أن بعضها قد تُوفِّر فرصًا لطلاب السنة الثانية أيضًا (فابيو، 2021).

كما تسعى العيادة إلى إكساب طلبة كلية القانون مهارات عملية محترفة؛ لتقديم المشورة القانونية الصائبة بناء على المعرفة بالقوانين واللوائح السارية، والإجراءات القضائية المتبعة في المحاكم، وتدريبهم على الإعداد المتميز لمختلف المستندات القانونية، وعلى مهارات الترافع والتفاوض والوساطة، وإدارة الجلسات والمقابلات الشخصية، إضافة إلى التدريب على مهارات التفكير المنطقي والتحليل العلمي، والتعلم الذاتي، والتعامل مع مصادر المعرفة والتقنيات الحديثة في مجال القانون (الراشدي، 2021م).

وتُعد العيادة القانونية إحدى وسائل تطوير التعليم القانوني في كليات القانون ومدارس القانون في مختلف دول العالم، على اختلاف أشكالها وأنظمتها القانونية، ويطلق عليه التعليم القانوني "الإكلينيكي"؛ لأنه يمزج بين الدراسة القانونية في صورتها النظرية والممارسة العملية لها في بيئتها الواقعية، لذا فالعيادة القانونية، أسلوب تفاعلي لتعليم طلاب القانون المهارات القانونية التي سيحتاجها الطلاب في حياتهم العملية، موضحا أن هذا الأسلوب يختلف عن الأسلوب التقليدي للتعليم القانوني.

أما عن آلية العمل داخل العيادة، فنجد الطلاب يتعاملون مع موكلين حقيقيين لديهم مشكلات حقيقية من خلال إجراء المقابلات معهم والاستماع إليهم، ثم صياغة مشكلاتهم صياغة قانونية سليمة، بعد ذلك يقومون بالبحث عن الحل القانوني لهذه المشكلات، وتقديم المشورة القانونية لأصحابها، كإعداد صحيفة

دعوى، أو مذكرة الدفاع، كما يقومون بتقديم المساعدة القضائية لهؤلاء الموكلين إذا كانت طبيعة المشكلة تستدعى ذلك، شرط أن يتم ذلك كله تحت إشراف الأساتذة الذين هم في الغالب محامون ممارسون لمهنة المحاماة، وهذا ما يميز فكرة العيادات القانونية التي تتسم بالمجانية؛ لأنها تقدم خدمات قانونية مجانية للعملاء، بإشراف أساتذة القانون، وتعد المشاركة في العيادة القانونية آلية رائعة للطلاب؛ للحصول على خبرة عملية قبل التوجه إلى سوق العمل، ويمكن تفعيل العيادات القانونية في العديد من مجالات القانون، مثل: (الخدمات القانونية المجتمعية، القانون الجنائي، حقوق الإنسان، القانون الإداري، قانون المرافعات المدنية والتجارية).

كما أن هذه العيادات القانونية تهدف إلى نشر الثقافة القانونية في المجتمع، والعمل على دمج الطلبة مع مختلف شرائح المجتمع المحلي؛ لتفعيل مبادئ العمل التطوعي، ومزج الدراسة الأكاديمية النظرية والحياة المهنية العملية، وتقديم الخدمات والاستشارات القانونية المجانية للفئات الفقيرة والمحتاجة، وتعزز فكرة العمل بروح الفريق الواحد، وترسيخ أخلاقيات مهنة المحاماة لدى الطلبة، والإلمام بالتشريعات المنظمة لعمل المحامي.

ومن هنا يتبين أن فلسفة الاستمرار في العيادة القانونية تقوم على أساس تحقق التواصل بين الجامعة والخريجين والتوفيق بين الدراسة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل، فالعيادة تركز على الجوانب العملية والإجرائية في العملية التعليمية؛ بل هي داعم رئيس للجانب النظري من خلال إشراك الطالب في العملية التعليمية، وتحميله المكان الفاعل في هذا المجال، وهذا بدوره يؤكد على ضرورة توطيد العلاقة بين كليات القانون ووزارة العدل، والاستفادة من خبرات القُضاة والمحامين من خلال استضافة ممثل عن القُضاة، أو نقابة المحامين في مجلس الكلية كلما اقتضت الحاجة لذلك في أمور تتعلق بالمحاماة، وكذلك إشراكهم في النشاطات العلمية، والاستفادة من خبراتهم في مجال التجربة العملية، كما يمكن أن تنظم العيادة القانونية بالمشاركة مع الكليات، والمراكز التعليمية، والعيادات القانونية، والنقابات المهنية القانونية ذات الصلة.

"ومن الإنصاف نبين أن بعض كليات القانون في ليبيا لها تجربة سابقة في إنشاء العيادات القانونية؛ إذ انمازت كلية القانون طرابلس بخطوة مهمة نحو نشر أساليب التعليم التفاعلي، فقد تم البدء في برنامج العيادة القانونية في الفصل الدراسي (ربيع 2015–2016)؛ لتحقيق أهدافها، فهي تعمل على صقل مهارات الطالب المهنية وتعزيز مهارات الاتصال مع المجتمع، كما تخدم أبناء المجتمع المحلي من خلال تقديم التثقيف والوعي القانوني، وتوظيف العلوم القانونية المختلفة لخدمة أبناء المجتمع، إلا أن هذا العمل لم يكتب له الاستمرار" (كلية القانون،2016).

وتأسيساً على ذلك يمكن تضمين دروس العيادات القانونية في مقررات كليات القانون الليبية لخدمة المجتمع عن طريق التدريس والتدريب ووضع خطة عمل لتعزيز دور الطلاب في عملية التعليم للابتعاد عن الدور التقليدي لكليات القانون في تدريس القانون وإجراء الأبحاث القانونية، والتأكيد على فاعلية مشروع العيادة القانونية في الجامعات الليبية ومدى تطبيقها، لذا وجب الاهتمام بالعيادة القانونية والتأكيد على

إيجابياتها وتلافي سلبياتها وعرض نماذج من العيادات القانونية الموجودة في بعض الدول الأوروبية والعربية، وقياس مدى نجاح هذه العيادة لديهم.

وخلاصة القول: إن العيادة القانونية نمط تعليمي قانوني تطبيقي، من خلال ما تقدمه من خدمات قانونية مجانية لشرائح المجتمع المحتاجة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفقًا للقوانين المعمول بها، التي تسعى إلى تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الثقة بالنظام القانوني، ويمكن أن تكون العيادة القانونية رقمية بحيث تُقدم خدماتها إلكترونيًا على نطاق واسع.

2.1.3 المحكمة الصورية أنموذج تطبيقي للمحاكم الحقيقة

إن المحكمة الصورية تعمل على سد الفجوة ما بين النظرية القانونية والتطبيق العملي من خلال التدريب على اكتساب المهارات الضرورية لإجراء المرافعات، سواء من ذلك مهارات التحليل، وتقديم الأدلة، والصياغة، وبناء الحجج القانونية، ومهارة المرافعة أمام هيئة المحكمة (كلية القانون، 2021)، لذلك فهي نشاطٌ في بعض كليات القانون يمنح الطلاب فرصة تطوير مهاراتهم في الدفاع بصورة شفاهية أو مكتوبة، عن طريق صياغة المذكرات، أو عرائض الاستدعاء، والمشاركة في المرافعات الشفهية، ومناقشة القضايا أمام القضاة (كلية القانون، 2021). فالأعمال التي يُكلّف بها الطالب تسهم في قدرته على إنجاز بعض الأعمال العلمية والتطبيقية، وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق التي تطور قدرات المتدربين في اتخاذ القرارات، وإيجاد الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجههم وتعودهم على أسلوب كتابة التقارير والملاحظات الإدارية" (عامر، د.ت).

إن الجانب الأكاديمي لا ينحصر في تلقي العلوم القانونية في القاعات الدراسية فقط، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى خوض الطلبة في الميادين التدريبية والتطبيقية؛ لاكتساب الخبرة الجيدة في حياتهم العملية بعد التخرج، ولا يخفي أن المحاكم الصورية بدأت في الظهور في السنوات الأخيرة، ولكن ظهورها مازال قليلاً، وقد كان لبعض كليات القانون في ليبيا تجربة في ذلك، ذكرنا منها سابقا جامعة طرابلس، ونذكر أيضًا جامعة الزيتونة، كما تم أثناء افتتاح قاعات كلية القانون بجامعة بنغازي بنهاية عام 2018م، تأسيس مكتب المحكمة الصورية للتدريب والاستشارات، وكذلك وحدة لتحقيق المخطوطات تابعة لقسم الشريعة بالكلية، كما تم تفعيل برنامج التدريب والتطبيق العملي لطلبة القانون من خلال المحاكمات الصورية (صحيفة العنوان، 2018).

ولا نغفل أن الملاحظ على المقررات بكليات القانون بالجامعات الليبية أنها تتناول الجانب القانوني فقط، في حين أنه لابد من إدراج مقررات من تخصصات أخرى؛ مثل: الحاسوب، والإدارة والتكنولوجيا وغيرها من التخصصات؛ فالمحامي مثلا يجب عليه أن يكون على دراية بها، وعليه أن يكون ملماً بالكثير من جوانب الحياة، فالعمل في مجال المحاماة اليوم أصبح متداخلاً بشكل كبير مع بيئات المال والأعمال، وعلى

جامعاتنا أن تواكب هذا الطارئ، وتستحدث خطة شاملة تُخرج لنا محامين مثقفين، لديهم اطلاع على تخصصات أخرى ستعمل جنباً إلى جنب معهم.

وبناءً على ذلك فالتدريب العملي للطلاب القانونيين يكفل لهم تعلّم عدة مهارات مهمة، كالتحقيق، أو المرافعة، أو كتابة المذكرات القانونية، أو الأحكام، وذلك من خلال ضرورة تفعيل المحاكمة الصورية والعيادات القانونية بالكليات، إضافة إلى القدرة على تحليل نصوص القانون وأحكام القضاء وآراء الفقهاء؛ لتحديد القاعدة القانونية واجبة التطبيق، وصولاً إلى أن تطبيق القواعد القانونية على الوقائع توصل لصحيح حكم القانون فيها، إضافة إلى أنه يقيم نصوص القانون وأحكام القضاء وآراء الفقهاء؛ لغرض التوفيق أو الترجيح بينها، أو تقديم حلول بديلة، كل هذه التدريبات سيكون لها وقعٌ جيد على مؤسسات الدولة القانونية، فلابد أن يكون خريجو القانون لديهم إمكانات جيدة تؤهلهم لممارسة عملهم بطريقة احترافية ومهنية وليست وظيفية.

إن رؤية كلية القانون بجامعة طرابلس على سبيل المثال تتلخص في: "البحث العلمي والعملية التعليمية في مجال العلوم القانونية بمختلف فروعها، حيث تقدم لهذا المجتمع مُخرجات تحفظ للعدالة مكانتها، عن طريق تطبيق القاعدة القانونية في أسمى صورة لها، ليحتمي الجميع بعدل القضاء وسيادة القانون، إضافة إلى تنمية القدرات الشخصية في بيئة تنافسية ترقى بالكلية إلى مصاف الكليات العالمية" (كلية القانون، 2011)، وترى الباحثة أن ذلك لا يجدي إلا بالتطبيق العملي للمبادئ القانونية التي تمت دراستها من خلال التدريب العملي أثناء مرحلة الدراسة للطلاب.

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن توظيف التكنولوجيا لتدريب الطالب نظرياً "التدريب الميداني" أو تدريبهم تكنولوجياً أثناء المحاضرة يساعد على نمو فكر الطالب الذي ينهل العلوم القانونية وتطوير مهارته، فإعداد طلاب القانون مهنياً يحتاج إلى تزويدهم بمجموعة من المعارف والقيم والمهارات التي تساعدهم في بناء شخصيتهم المهنية، فالتدريب الميداني ضروري جداً، كالمحكمة الصورية، فالأعمال التي يُكلف بها الطالب من أجل سماته الفكرية لها أهمية في قدرته على إنجاز بعض الأعمال العلمية والتطبيقية، وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق التي تطور قدرات المتدربين في اتخاذ القرارات، وايجاد الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجههم مستقبلاً (أبوسعد، استخدام تكنولوجيا التعليم في تدريس العلوم القانونية، 2019).

2.3 مدى فاعلية تطبيق آليات التدريب القانوني

هناك دراسة ميدانية أعدتها الباحثة أبو سعد في مطلع 2021م (مُبادرة نحو تطوير التعليم القانوني في ليبيا، 2021)، هدفها تقييم واقع تطبيق الآليات اللازمة لتطوير التعليم القانوني في ليبيا؛ مبنية على أُسس علمية وعملية، وقد كان من بين المرتكزات الأساسية التي تم الاعتماد عليها هو التدريب القانوني بهدف التأكيد على أهمية تطبيق برامج التدريب القانوني وتقييم واقع ثقافة التدريب القانوني في ليبيا، ويمكن توضيح ذلك في فرعين اثنين، هما:

1.2.3 إجراءات الدراسة

بناءً على طبيعة المعلومات التي يُراد جمعها، وعلى المنهج المستخدم في الدراسة؛ تبين أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي (الاستبانة)، بوصفها وسيلة لجمع البيانات حسب مقتضيات الدراسة، وقد تم تطبيقها في صورتها النهائية بشكل رقمي، بسبب اجتياح جائحة فيروس كورونا المعروف باسم (COVID-19) العالم، وذلك باستخدام برنامج (Google Forms)-(Office) ولسرعة الإنجاز ودقة النشر وسهولته، بخاصة في ظل سرعة انتشار هذا الفيروس وما نتج عنه من حجر صحي.

وقد انتهجت هذه الدراسة عددًا من الخطوات والآليات؛ للوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة، ففيما يتعلق بمجتمع الدراسة تم تطبيق هذه الدراسة على (140) مُشارك تم اختيارهم ضمن مُسميات وظيفية واختصاصات قانونية متباينة في أغلب مناطق ليبيا من خلال استطلاع رأي أعضاء هيئات التدريس القانونيين، والقُضاة، ووكلاء النيابة، والمحامين، والمستشارين، لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بتطوير التعليم القانوني إجمالاً، ومن بين هذه الآليات: التدريب القانوني، أما عن آلية اختيار عينة الدراسة فقد تم اعتماد الطريقة العشوائية البسيطة ممثلة في مجتمع الدراسة، المعنيّ، وذلك بنشرها بطريقة رقمية.

الجدول رقم (1) يوضح محاور أداة الدراسة

عنوان المحور	المتغيرات الديموغرافية	المحاكم الصورية	العيادة القانونية	الفقرة المفتوحة
عدد فقرات	8	10	16	`1
المجموع الكلي للفقرات	63			

وفيما يتعلق بحدود الدراسة المكانية، فقد اقتصرت هذه الدراسة جغرافيًا على ليبيا فقط دون عمل مقارنة مع الدول العربية أو الغربية، بحيث كانت المشاركة بنسب متفاوتة، أما فيما يتعلق بالحدود البشرية فقد تم تطبيق الدراسة على فئات عمرية متباينة ولم تكن مخصصة لفئات عمرية محددة ولا لجنس محدد باستثناء تحديد التخصص، وفيما يتعلق بالحدود الزمانية فقد تم تطبيق الدراسة في المدة الزمنية (2020/11/19م-2021/2/18م).

2.2.3 نتائج الدراسة وتفسيرها

إن الهدف من تحليل البيانات هنا هو الوصول إلى نتائج تتميز بالدقة والشمول، لجميع الفقرات التي تم طرحها سواء أكانت سلبية أم إيجابية، ومن ثم التركيز على أبعادها والآثار المترتبة عليها، والبحث عن أفضل الطرق للتعامل معها ومحاولة تفسيرها؛ لأنها تسهل وضع تصور للأمور والأحداث مستقبلاً، ويمكن عرض هذه النتائج وتحليلها في النقاط الآتية.

أولاً-المتغيرات الديموغرافية الخاصة بعينة الدراسة

لقد كانت الرؤى القانونية متباينة واختلافها مرتبط بمدى توافق الفقرات ودرجة أهميتها من قبل عينة الدراسة، فهي تتغير تبعا لمتغيرات المؤهل الدراسي والخبرة العلمية والدرجة الأكاديمية وسنوات الخبرة، وقد

كان عدد الفقرات هنا (8)، وقد أظهرت النتائج الخاصة بهذا الجزئية استجابة أفراد العينة على جميع المؤشرات.

أما فيما يتعلق بمتغير الجنس فالملاحظ أن نسبة الاستجابة فيه كانت من قبل الإناث أكبر من الذكور؛ إذ بلغ عدد الإناث (79)؛ أي: بنسبة (56%) في حين بلغ عدد استجابة الذكور (61)؛ أي: بنسبة (44%)، كما في الشكل (1)، وهذا الاهتمام المستمر يدل على وجود قدرات نسائية ذات كفاءة عالية وقادرة على تطوير الذات وصولا لتعليم أفضل ومُخرجات قانونية عالية الكفاءة.

الشكل (1) يوضح متغير الجنس

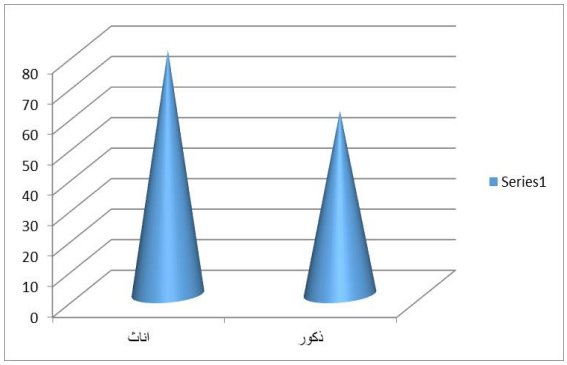

أما المتغير العلمي فقد كانت نسبة الاستجابة فيه متباينة وفيما يتعلق بحملة الدرجة العلمية الليسانس لهذه الفئة فقد وصلت نسبة الاستجابة إلى (43%)، أما حملة الدرجة العلمية الماجستير فكانت نسبة الاستجابة (38%)، في حين أن حملة الدرجة العلمية الدكتوراه كانت (19%) فقط.

وبمقارنة هذه النسب نلحظ وجود تباينٍ فيما بينها، فكانت أعلى نسبة تخص حملة الليسانس، وهم الفئة المهتمة بالتطوير والتدريب في مجال العلوم القانونية، أما حملة الماجستير ففي الدرجة المتوسطة، وهم أكثر تركيزاً وانشغالاً بطموح الدراسات العليا والتطوير الذاتي لمهاراتهم التقنية ونقلها للطلبة والاهتمام بكل ما هو جديد؛ مما قد يؤثر على جهودهم في الممارسات التدريسية داخل مؤسسات التعليم القانونية، أما فيما يتعلق بحملة الدكتوراه فقد كان مؤشرهم هو الأقل، كما في الشكل (2)؛ مما يدل على أنهم أصبحوا يتمتعون باستقرار أكبر نتيجة خبرتهم الطويلة، ويصعب عليهم تغيير ما اعتادوا عليه، كما أن مهارات التخطيط للاستراتيجيات التقليدية للتدريس أصبحت من البديهيات والأساسيات الراسخة بالنسبة لهم؛ ويصعب تغييرها وتطويرها رغم أنه من الضروري الاهتمام بخبراتهم العلمية والفقهية في مجال القانون، والاستعانة بهم خاصة في مجال التدريب نظراً لخبرتهم العملية.

الشكل (2) يوضح المستوى العلمي

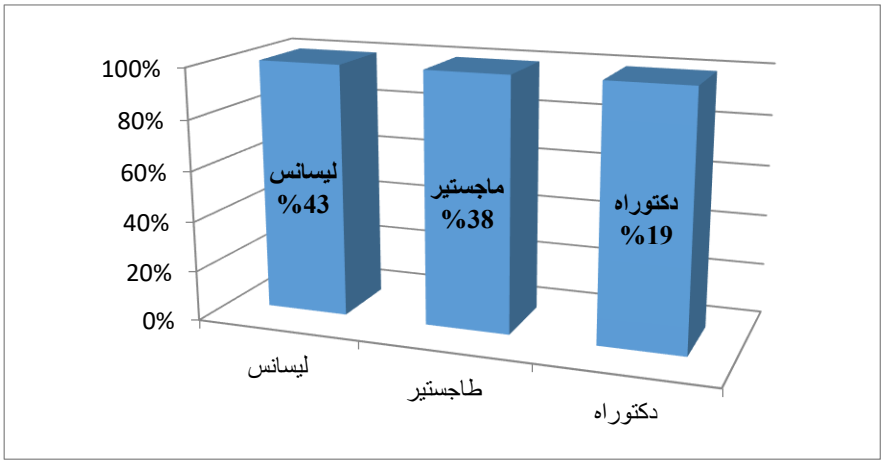

أما بالنسبة للمتغير الخاص بالمستوى العمري فقد تباينت النسب تبعا لتغير الأعمار وفقاً للجدول رقم (2) كما يلي:

الجدول (2) يوضح الفئات العمرية وفئات الأعمار والنسب المئوية

	الفئات	من 20 الى 39	من 40 الى 49	من 50 الي 59	من60 فما فوق	المجموع
الجنس	ذكر	39	13	6	3	61
	انثى	42	30	4	3	79
المجموع		81	43	10	6	40
النسبة المئوية		58%	31%	7%	4%	100%

والملاحظ من نسب استجابة أفراد العينة المذكورة أعلاه والنسبة المئوية وفق الجدول(2) أن فئة الاستجابة الأكبر تخص الفئة الأقل عمراً، وهذا يدل على أن الفئة العمرية الأصغر هي المُهتمة بالتدريب القانوني والتطوير إجمالاً داخل المؤسسات التعليمية، لذا يمكن القول: إن الفئة العمرية كلما قلت عمراً كلما لوحظ الاهتمام بكل ما هو جديد ومتطور، فيجب الاهتمام بهذه الفئة العمرية الشغوفة بالتطوير بما يتلاءم والتغيير المتسارع الذي يشهده الواقع العملي اليوم؛ وذلك بالاستعانة بالفنيين وذوي الخبرات العلمية في ذات التخصص، كما في الشكل (3).

الشكل (3) يوضح الفئات العمرية والنسب المئوية

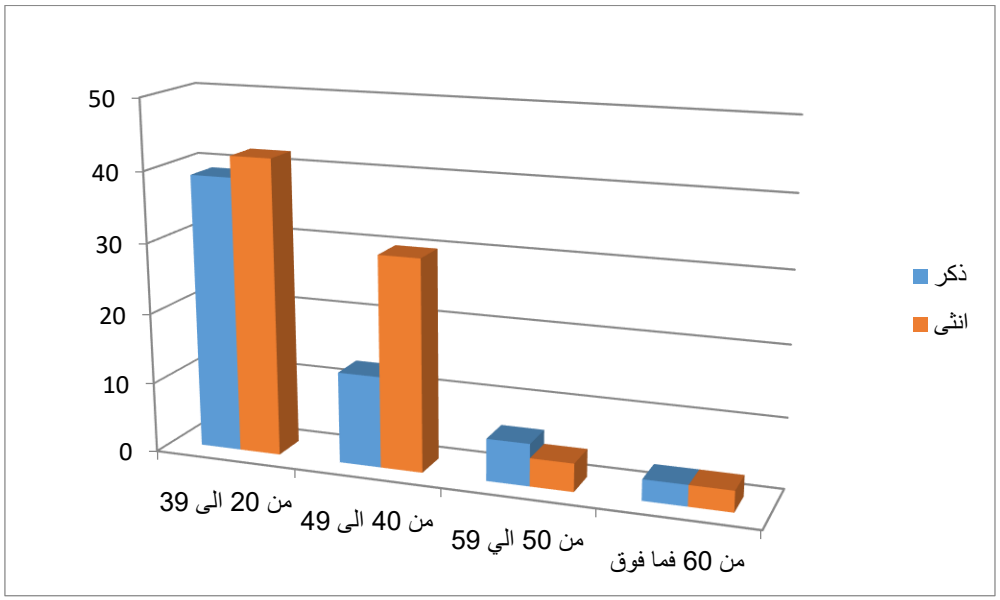

جدول (3) يوضح المجموع النهائي

الفئات	من 20 الى 39	من 40 الى 49	من 50 الي 59	من 60 فما فوق
المجموع	81	43	10	6

الشكل (4) يوضح الرسم البياني لنتائج المتغير الديموغرافي الخاص بعينة الدراسة

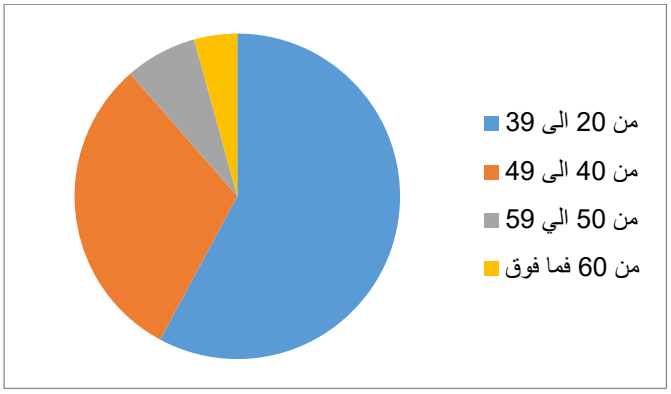

ثانياً–التدريب القانوني ضرورة ملحة للرفع من جودة مُخرجات كليات القانون

من خلال الدراسة الميدانية والنتائج الخاصة بالمحاكم الصورية يمكن ملاحظة بلوغ عدد الفقرات في الاستبانة (10) فقرات وفقا للجدول رقم (4) وكما في الشكل (5)، ويمكن ذكر بعض الأمثلة للمؤشرات العالية التي تعد إيجابية وفقا لاستجابة أفراد العينة.

وقد تباينت المؤشرات بين عالية ومتوسطة وضعيفة، ويمكن التركيز على المؤشرات العالية، وهي الأهم، فالملاحظ أنها لقيت استحساناً من قبل أفراد العينة في الجزئية الخاصة بالمحاكم الصورية التي تؤكد على أهمية التدريب القانوني للطالب، منها: ثلاثة مؤشرات تحمل معدل الاستجابة ذاته، فالمؤشر الأول بلغ

(139) من إجمالي أفراد العينة، والفقرات هم (7-8-9)، وتمثل في التأكيد على أن المحاكم الصورية تُعزز مهارة الطالب في ممارسة عمله مستقبلاً ويساعده على ترسيخ المعلومات النظرية وسهولة ممارستها مستقبلا، في حين كان المؤشر الثاني المتمثل في الفقرة رقم (6) التي تؤكد على أن المحاكم الصورية تعد آلية جديدة من آليات تطوير التعليم القانوني، فكان معدل الاستجابة (137) مقابل (3)، في حين كان المؤشر الأخير يتعلق بالفقرة رقم (10) التي تؤكد أن للمحاكم الصورية الدور المهم في نقل خبرات المحامين والقُضاة الحقيقية للطلبة، وذلك بمعدل (134) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (4) يوضح بيانات المحاكم الصورية

ت	المحاكم الصورية	نعم	لا	المجموع
1	هل لديك فكرة عن المحاكم الصورية؟	117	23	140
2	هل سبق أن حضرت محاكمة صورية واقعية؟	87	53	140
3	هل سبق أن حضرت محاكمة صورية إلكترونية؟	30	110	140
4	هل كليات القانون مزودة بقاعات محاكم صورية؟	36	104	140
5	هل أعضاء هيئة التدريس لديهم رغبة في استخدام المحاكم الصورية وتفعيلها؟	119	21	140
6	هل تُعد المحاكم الصورية آلية من آليات تطوير التعليم القانوني؟	137	3	140
7	هل المحاكم الصورية تُنمي قدرة الطالب على الخوض في غمار الحياة العملية القانونية مستقبلاً؟	139	1	140
8	هل المحاكم الصورية تعزز مهارة الطالب في ممارسة عمله مستقبلاً قاضياً أو محامياً أو وكيل نيابة؟	139	1	140
9	هل التطبيق العملي الذي يمارسه الطالب في المحكمة الصورية يساعد على ترسيخ المعلومات النظرية وسهولة ممارستها في حياته المهنية مستقبلاً؟	139	1	140
10	هل المحاكم الصورية تنقل خبرات المحامين والقُضاة الحقيقية للطلبة عندما يقومون بالدور المطلوب؟	134	6	140

الشكل (5) يوضح الرسم البياني الخاص بالمحاكم الصورية

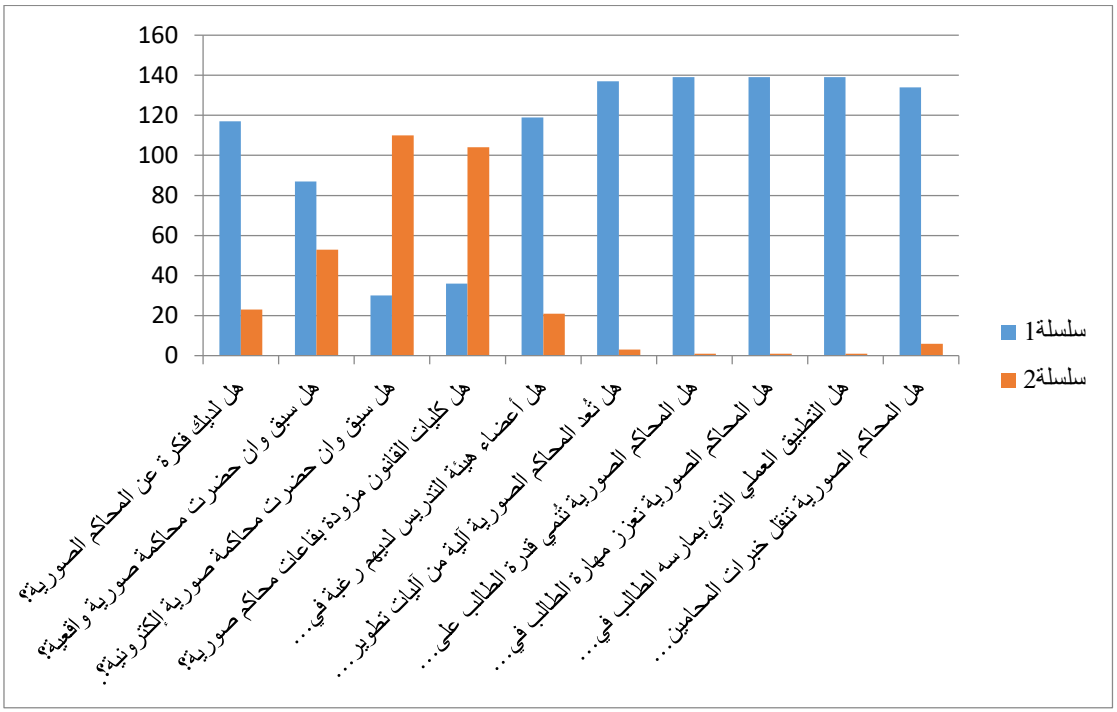

ووفقاً للجدول رقم (5) الخاص بالعيادات القانونية ومدى إمكانية تطبيقها في كليات القانون في ليبيا يمكن ذكر بعض الأمثلة للمؤشرات العالية والمتوسطة وفقا لاستجابة أفراد العينة، لعدة مؤشرات لاقت استجابة كبيرة منهم التي تؤكد على ضرورة التدريب القانوني الميداني للطالب، فهناك ثلاثة مؤشرات عالية تحمل معدل استجابة واحد، وهي (123) من إجمالي أفراد العينة، والفقرات هي (2-11-12)، وتمثلت في التأكيد على أن العيادة القانونية آلية من آليات تطوير التعليم القانوني، وأنها تعزز مهارة الطالب العلمية والعملية في ممارسة عمله مستقبلا.

أما الفقرات رقم (4-6-7) فتؤكد أن العيادة القانونية خطوة رائدة في رفع كفاءة الطالب وتطوير العملية القانونية إجمالاً، فكانت بمعدل استجابة (127)، في حين أن المؤشر الإيجابي الذي يحمل الفقرة رقم (5) المتمثل في التأكيد على أن العيادة القانونية لها دور في رفع مُخرجات التعليم القانوني، بمعدل (126) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (5) يوضح بيانات العيادة القانونية

	العيادة القانونية	نعم	لا	المجموع
1	هل لديك فكرة سابقة عن العيادة القانونية؟	76	64	140
2	هل تعد العيادة القانونية آلية من آليات تطوير التعليم القانوني؟	123	17	140
3	هل تعد العيادة القانونية تطبيقاً فعلياً لما تمت دراسته نظريا بكليات القانون؟	112	28	140
4	هل العيادة القانونية تنمي مهارة التفكير القانوني للطالب؟	127	13	140
5	هل العيادة القانونية لها دور في رفع كفاءة مُخرجات التعلم القانوني؟	126	14	140
6	هل تفيد العيادة القانونية الطالب في رفع كفاءته مستقبلاً؟	127	13	140
7	هل تعتبر العيادة القانونية خطوة رائدة في تطوير العملية التعليمية؟	127	13	140
8	هل مخرجات كليات القانون جاهزة لخوض غِمار الحياة العملية القانونية؟	63	77	140
9	كليات القانون هل تركز على تزويد المتخرجين بالمعلومة القانونية فقط؟	108	32	140
10	هل تهتم كليات القانون بالمبادئ النظرية فقط؟	110	30	140
11	هل تعزز العيادة القانونية قدرات الطالب العلمية والعملية؟	123	17	140
12	هل تُنمى العيادة القانونية المهارات اللازمة لممارسة عمل المستشار القانوني الذي يعمل في المؤسسات العامة والخاصة؟	123	17	140
13	هل تنمي العيادة القانونية نهج التدريب الشمولي للطالب؟	119	21	140
14	هل تدعم العيادة القانونية التعليم القانوني التطبيقي؟	128	12	140
15	هل للقضاء الإلكتروني فوائد في المساعدة في تطوير التعليم القانوني؟	124	16	140
16	هل التعليم القانوني الإلكتروني تجربة تستحق اعتمادها أنموذجاً ناجحاً؟	122	18	140

الشكل (6) يوضح الرسم البياني لنتائج بيانات العيادة القانونية

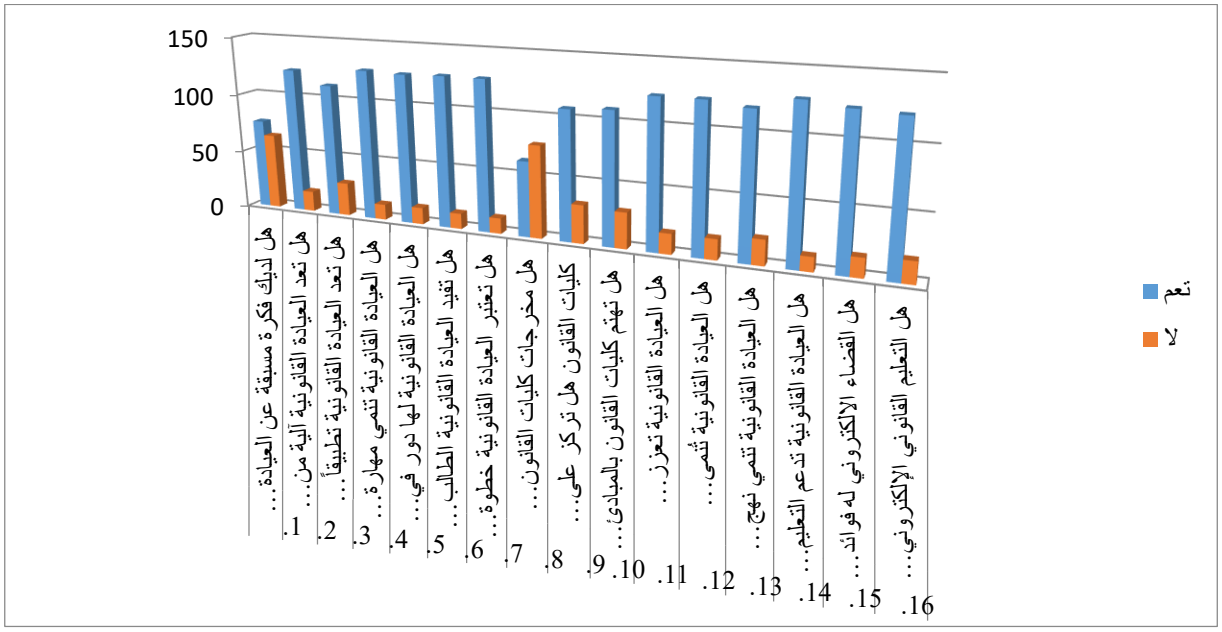

استناداً إلى ما سبق اتضحت أهمية تدريس التدريب القانوني ليكون مقررًا بكليات القانون، وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من اتباع عدة إجراءات لتدريس هذا المقرر، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى عدة عناصر أساسية من خلال الدورات التدريبية، والزيارات للمحاكم والتطبيق العملي لدى الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة المعنية، وتفعيل المحاكم الصورية من خلال التركيز على المتطلبات المهارية.

واستخلاصاً مما سلف تبرز أهمية وضع ضوابط لتدريس هذا المقرر العملي، فالمحاكم الصورية على سبيل المثال عادة ما تتم في قاعة المحاكمة الصورية داخل الكلية، وهي بطبيعتها تحاكي قاعات المحاكم الحقيقية، حيث يتم تقسيم الطلاب إلى مجموعات حسب مقتضيات القضية المعروضة.

أما عن آلية اختيار المجموعات ومعايير اختيار القضية وطريقة توزيع الأدوار بين الطلاب فكل ذلك يرجع إلى أستاذ المقرر، مع ضرورة التركيز على عدد من المعايير الخاصة باختيار نوع القضية من حيث تنوع القضايا وحداثتها إن أمكن، ولتنفيذ هذه المتطلبات المهارية للطلاب يجب أن تتجه واجبات المقرر التي يُكلف بها الطلاب إلى صياغة مواد قانونية بوصفها واجبًا ومتطلبًا بحثيًا، وتقديم استشارات قانونية وافتراضية أو بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بإشراف أستاذ المُقرر.

4. النتائج والتوصيات

1.4 النتائج

لقد كانت نتائج هذه الدراسة الاستشرافية إيجابية بنسبة كبيرة، وفقاً لعينة الدراسة، وتتوافق النتائج التي تم التوصل إليها مع الدراسات السابقة سواء الداخلية أو العربية عن أهمية التدريب والتطوير القانوني حيث أظهرت اهتمامًا كبيرًا من قبل القانونيين المعنيين في ليبيا، وهذا يوضح ويؤكد أهمية التدريب بآلياته المتباينة وأثره على تحسين مُخرجات كليات القانون، مع التأكيد على ضرورة اعتماد معايير الجودة في إعداد المادة التدريبية وتحديد أهمية جودة مخرجاتها، وقد أسفرت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، التي تظهر أن للتدريب القانوني عدة فوائد تُنمي مهارات طالب القانون وتُحسّن جودة مُخرجات كلية القانون، نذكر منها:

1. القدرة على تحديد القواعد القانونية واجبة التطبيق، وإكسابه مهارات التفسير اللفظي والمنطقي وقواعد التأويل القانونية.
2. يعمل التدريب القانوني على تسليح طالب القانون وتنمية قدرته على تطبيق القواعد القانونية مستقبلاً.
3. تنمية مهارة الكتابة القانونية التي تُعد المُحرك الأساسي لأي قانوني، التي بدونها لا يستطيع العمل، فقوة القانوني تكمن في كتابته القانونية، وكل العقود والمذكرات القانونية والتعامل مع القضاء يعتمد على اللغة القانونية عند الكتابة.
4. تعريف المتدرب المشارك بأدوات كشف الحيل والمغالطات.
5. القدرة على الإلمام الكامل بصياغة العقود وتوثيقها بالشكل القانوني المتكامل.
6. التدريب يُنمي ملكات المشارك في ملكات التحليل القانوني وكيفية إنزال حكم القانون على وقائع الدعوى بدقة وحنكة، وتنمية روح العمل بالقواعد الأخلاقية والمهنية في إنجاز الأعمال القانونية.

2.4 التوصيات

بناء على النتائج سالفة الذكر، توصي الدراسة بالآتي:

1. ينبغي على كليات القانون أن تعكف على إعداد برنامج تدريبي يراعي مهارات واستشراف المستقبل ومتطلبات سوق العمل.
2. اعتماد تدريس مقرر التدريب القانوني العملي بكليات القانون، وتكون آلية التدريس واحدة وموائمة لتوصيف المقرر.
3. إصدار دليل التدريب القانوني العملي؛ لتسترشد به كافة الكليات في ليبيا يكون قابلاً للتطوير سنوياً، وفقاً لمتطلبات جودة عمل القانون.

4. عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع جهات التدريب المختلفة، سواء الحكومية منها – كالمحاكم والنيابات ومكاتب الشؤون القانونية في الوزارات ودوائر العمل، أم الجهات الخاصة، مثل: مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية.
5. ضرورة إقرار مشروعي العيادة القانونية والمحاكمات الصورية، في كليات القانون في الجامعات الليبية؛ بل إلزاميته؛ خدمة للطلبة وللمجتمع.
6. العمل على تطوير قطاع الدراسات القانونية (مرحلة الليسانس والدراسات العليا) في كل كليات القانون، وعلى الدمج بين المعلومات والمهارات، فيجب أن يتلقى طلاب الدراسات القانونية، أصل التدريب القانوني والمهارات القانونية، والمهارات العامة والذهنية والمهنية للتميز في سوق العمل.
7. على كل مؤسسة أكاديمية تعنى بتعليم القانون أن تقوم بصياغة مخرجاتها التعليمية، على نحو يؤهل طلبتها للولوج إلى سوق العمل.

المراجع

الحارثي، إبراهيم وبن ناصر، محمد. (2013). تعليم مهارات التفكير.

طعيمه، رشدي، والشعيبي، علاء الدين. (2006). تعليم القراءة والفن، استراتيجيات مختلفة لجمهور متنوع (مج 1). القاهرة: دار الفكر العربية.

أبوسعد، سعاد. (2019). (وزارة التعليم، المحرر) تاجوراء.

أبوسعد، سعاد. (2021). الخرائط الذهنية الرَقمية ودَورها في تَنْمِيَة المَلكة القانُونية. مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية(العراق)، صفحة 452.

أبوسعد، سعاد. (2021). مُبادرة نحو تطوير التعليم القانوني في ليبيا. مجلة الجمعية القضائية (2)، 215–278.

الراشدي صالح. (2 اغسطس، 2021م). طلبة الحقوق يحللون القضايا في العيادة القانونية والمحاكم الصورية. (جامعة السلطان قابوس، المحرر) 2. تاريخ الاسترداد 2 8، 2021

صحيفة العنوان. (1 12، 2018). تاريخ الاسترداد 31 1، 2021، من https://www.addresslibya.com

الشاعر، عبد الرحمن (2010). الأساليب الحديثة في التخطيط للتدريب. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عامر، عبد الغني. (بلا). تأثير التكنولوجيا المعلومات على التنمية المهنية للعاملين بالمكتبات المدرسية الثانوية بشعبية الزاوية في ليبيا (دراسة ميدانية). كلية الآداب، 191. (رسالة دكتوراه، المحرر) طنطا، مصر: جامعة طنطا.

الدحيات، عماد (تشرين الاول، 2019). التعليم القانوني الجامعي بين الواقع والمأمول. المجلة التربوية الدولية المتخصصة (8)، صفحة 81.

كلية الإمام مالك للشريعة والقانون. (2021). التدريب العملي الإلزامي. دبي: https://imc.gov.ae/ar/Training-And-Career-Guidance/Compulsory-Practical-Trainin. تاريخ الاسترداد 11 9، 2021

كلية القانون. (20 5، 2016). فيس بوك. (جامعة طرابلس، المحرر) تاريخ الاسترداد 4 3، 2021، من https://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Flegal.clinic.l.

كلية القانون. (2011). دليل الكلية. 7. طرابلس.

كلية القانون. (2021). (جامعة قطر، المحرر) تاريخ الاسترداد 31 1، 2021، من http://www.qu.edu.qa/ar/law/departments/legal-skills/courses: س/3:26م.

كلية القانون. (24 نوفمبر، 2013). جامعة كربلاء. تاريخ الاسترداد 26 1، 2021، من http:// ./law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2013/11/24/clinic

كلية القانون. (31 1، 2021). جامعة النجاح. تم الاسترداد من رhttps://law.najah.edu.

المرسى، متولي، محمد، وعبد المؤمن. (2018). أهمية التدريب القانوني، الأهداف ومجالات العمل. جامعة الملك سعود.

الشبرمي، محمد. (2019). دليل التدريب القنوني العملي. (جامعة القصيم، المحرر) السعودية: وزارة التعليم.

فابيو، ميشيل. (2021). *eferrit* تاريخ الاسترداد 12 9، 2021، من https://eferrit.com.